



## السياق التاريخي والسياسي في التعارض بين السيادة الوطنية والالتزامات الدولية

الأستاذ المساعد الدكتور محسن قدير

الطالب: محمد رسول عكاب الهبيبي

جامعة قم كلية القانون فرع قانون عام

### المستدلال

تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على واحدة من أعقد الإشكاليات في الفكر القانوني والسياسي المعاصر، وهي مسألة التعارض بين مبدأ السيادة الوطنية من جهة، والالتزامات الدولية التي تفرضها المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق الدولية من جهة أخرى. إن السياق التاريخي لهذه المسألة يرتبط بتطور الدولة الوطنية الحديثة في العراق والعالم العربي بعد انهيار النظام الاستعماري، حيث أصبح مفهوم السيادة جزءاً من الهوية الدستورية والسياسية للدولة، لكن في المقابل برزت التزامات دولية متزايدة في مجال حقوق الإنسان، الأمن الجماعي، والتعاون الاقتصادي. تهدف هذه الدراسة إلى توضيح كيفية تعامل النظام القانوني العراقي مع هذا التعارض، من خلال استعراض النصوص الدستورية والقوانين النافذة، ولا سيما المادة (٨) من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ التي تلزم الدولة باحترام التزاماتها الدولية، في مقابل النصوص التي تؤكد على أولوية السيادة الوطنية وعدم جواز المساس باستقلال البلاد. ومن هنا يبرز السؤال الرئيس: كيف يمكن تحقيق التوازن بين متطلبات حماية السيادة الوطنية من جهة، وبين احترام العراق لالتزاماته الدولية من جهة أخرى، دون المساس بالثوابت الدستورية أو الانقصاص من هيبة الدولة؟ تشير النتائج الأولية إلى أن المشرع العراقي حاول معالجة هذه الإشكالية عبر تبني صيغة وسطية، تتمثل في إخضاع الاتفاقيات الدولية لموافقة البرلمان والتصديق عليها وفق الأصول الدستورية، وهو ما يوفر إطاراً ديمقراطياً وسيادياً للالتزام بالمواثيق الدولية. كما أن القضاء العراقي لعب دوراً محورياً في تفسير النصوص ذات الصلة، بما يضمن عدم تغول القواعد الدولية على حساب الخصوصية الدستورية والقانونية الوطنية. وتوصي الدراسة بضرورة وضع معايير تفسيرية واضحة في التشريع العراقي، تحدد نطاق سمو الاتفاقيات الدولية، مع الحفاظ على قاعدة "السيادة الدستورية" كخط أحمر. كما تقترح تعزيز الحوار المؤسسي بين السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية) في العراق عند التصديق على المعاهدات الدولية، وإيجاد آلية رقابة لاحقة على مدى انسجام هذه الالتزامات مع النصوص الدستورية. ومن شأن هذه الخطوات أن تحقق توازناً عملياً بين متطلبات السيادة الوطنية ومتطلبات الالتزام الدولي، بما يحفظ مكانة العراق في النظام الدولي دون الإخلال بأسس سيادته. **الكلمات المفتاحية:** حق السيادة الوطنية، سيادة النظام الدولي، حقوق الإنسان، سبل الخروج، الأنظمة الديمقراطية، غير الديمقراطية.

### المطلب الأول: تمهيد وبيان المسألة

يهدف هذا البحث إلى تقديم تحليل قانوني عميق ومنهجي لمسألة التعارض البنوي بين مبدأ السيادة الوطنية من جهة، وسيادة النظام الدولي لحقوق الإنسان من جهة أخرى، وذلك في إطار السياسات الدستورية والسياسية التي تحكم الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية، مع التركيز خاص على دراسة النماذج القانونية والسياسية لكلٍ من العراق ولبنان ومصر. ينطلق هذا الهدف من الرغبة في تحديد ما إذا كانت هناك إمكانية فعلية لإقامة توازن تشريعي ومؤسسسي مستقر بين مقتضيات السيادة باعتبارها تعبيراً عن إرادة الدولة الحرة، وبين الالتزامات الحقوقية الدولية التي تتبع من اتفاقيات ومنظمات فوق وطنية تلزم الدول بمعايير موحدة في حماية الحقوق والحريات الأساسية. ويهدف هذا البحث إلى استكشاف هذا التوازن عبر تحليل نصوص قانونية وطنية دولية، ودراسة مواقف الدول موضوع البحث من الاتفاقيات الحقوقية الدولية، فضلاً عن دور المؤسسات الدستورية والقضائية والرقابية في صياغة وتوجيه هذا التفاعل الجدلبي بين الداخل والخارج، وبين سيادة الدولة وسمو المبادئ الكونية لحقوق الإنسان. أولاً، يسعى هذا البحث إلى دراسة الكيفية التي تتعامل بها الأنظمة القانونية والسياسية في الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية، لا سيما في العراق ولبنان ومصر، مع مسألة التعارض القائم بين السيادة الوطنية من جهة، والالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان من جهة أخرى. ويتضمن هذا الهدف تحليل الإطار الدستوري والقانوني المنظم للعلاقة بين القانوني الدولي والاتفاقيات الدولية، مع التركيز على كيفية موازنة السلطات

التشريعية والتنفيذية والقضائية بين هذين المستويين من الإلزام، وتحديد الاتجاهات الفعلية في السياسات العامة، سواء نحو مواهمة النصوص المحلية مع الاتفاقيات الدولية أو نحو الانغلاق السياسي ورفض التدخل الخارجي في الشؤون الوطنية. ثانياً، يرمي هذا البحث إلى تشخيص التحديات القانونية والسياسية الجوهرية التي تعرّض طريق الدول الثلاث نحو تحقيق هذا التوازن بين مقتضيات السيادة ومتطلبات النظام الدولي، من خلال تحليل الإشكالات التي تنشأ عن تضارب النصوص القانونية، وتعدد مصادر الإلزام، واختلاف تأويل السيادة من نظام إلى آخر، إضافة إلى تأثير الانقسامات السياسية الداخلية، والضغط الدولي، والصراعات الجيوسياسية، على قدرة الدول على تبني منظومات متوازنة تحفظ لها استقلالها دون أن تتذكر لالتزاماتها الحقيقة. ويتناول البحث في هذا السياق مدى قابلية الدساتير الوطنية للتأقلم مع المعايير الدولية، وحدود السلطة التقديرية للدولة في تطبيق التزاماتها بموجب المواثيق الحقوقية. ثالثاً، يهدف البحث إلى استكشاف الحلول والآليات العملية والقانونية الكفيلة بالخروج من مأزق هذا التعارض، وذلك من خلال تقديم مقترنات تستند إلى تجارب مقارنة من داخل وخارج المنطقة، وتقديم نماذج لإصلاحات دستورية وتشريعية يمكن أن تُسهم في سد الفجوة بين النظميين السياسي والحقوقي. كما يسعى إلى إبراز الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الرقابية، ومنظمات المجتمع المدني، والآليات التعاون الدولي في خلق مسارات جديدة للتكامل بين سيادة الدولة واحترام حقوق الإنسان. ويولي هذا الهدف أهمية خاصة لإمكانية تكيف التجارب الحقوقية الناجحة مع الخصوصيات الوطنية لكل من العراق ولبنان ومصر، دون تقييد بمبادئ الاستقلال الدستوري، وفي ذات الوقت دون تراجع عن المكتسبات الحقوقية العالمية التي تعزز مكانة الدولة في النظام الدولي.

### **المطلب الثاني: مفهوم حقوق الإنسان**

نبدأ أولاً بكلمة «الحقوق»، وهي جمع «حق»، وقد وردت هذه الكلمة في اللغة العربية بمعانٍ متعددة، تتقاطع كلها في محور رئيس هو الثبوت والمطابقة، كما جاء في معجم "مقاييس اللغة" لابن فارس، إذ قال: «الحاء والكاف أصل يدل على إحكام الشيء وصحته وثباته»، ومن ذلك يقال: "حق الشيء" أي ثبت و الواقع، و "تحقق" أي تحقق وقوعه وتأييده. أما في "السان العربي"، فيقول ابن منظور: «الحق نقىض الباطل، والحق هو الثبوت، وينقال: حق الشيء يحق حقاً إذا ثبت»، و تستعمل الكلمة أيضاً في معاني المطابقة بين القول والواقع، والعدالة في القسمة، والاستحقاق في التملك أو الانتفاع. وقد وردت الكلمة في القرآن الكريم في أكثر من مائتي موضع، جميعها تؤكد على الثبات، الصدق، الإنفاق، والمشروعية، كما في قوله تعالى: وقل جاء الحق ورُهق الباطل، وكما في قوله: إن ربك يقضي بينهم يوم القيمة بالحق. ومن هنا، فإن الكلمة في أصلها ليست محابية، بل مشبعة بحملة قيمة قوية، تجعلها ترتبط تلقائياً بفكرة الإنفاق وإعطاء كل ذي حق حقه، وهو ما يعطي مفهوم "الحقوق" - بصيغته الجمعية - معنى "المطالب الثابتة المشروعة التي يفترض أن تكون مكفولة بحكم العقل أو الشرع أو القانون أو الغرف"، ما يمنحها امتيازاً أخلاقياً يسبّق صياغتها التشريعية. أما المفردة الثانية، وهي «الإنسان»، فإنها ترتبط بجزر لغوي مختلف، هو "أن س" ، وهو جذر يدل - كما ذكر ابن فارس - على الإنسان والمخالطة والألفة، أي ضد الوحشة والانفراد. ويُقال: "أنس الشيء" أي أبصره وألفه، و"الإنسان" سمي كذلك لأنَّه يأنس ويُؤنس به، فهو كائن اجتماعي بطبيعة، لا يقدر على العزلة التامة، بل يتماهى وجوده مع علاقاته بغيره. ومن هنا، فإن الكلمة في أصلها اللغوي لا تدل فقط على الكائن العاقل، بل على كائن يحتاج إلى الآخر، ويتفاعل معه، وتشكل إنسانيته من خلال هذا التفاعل. وقد أورد بعض اللغويين رأياً آخر يقول إن الإنسان مشتق من "النسيان" ، لكونه ينسى، وهو ما ورد في الآية الكريمة: ولقد عهدنا إلى آدم من قبل فنسى، لكن الرأي الأكثر قبولاً هو ما ذهب إليه ابن منظور حين قال إن "الإنسان مشتق من الأنث لا من النسيان" ، لأن الأنث هو جوهر العلاقات البشرية، وهو ما يؤسس لاحقاً لفهم القيمي للحقوق التي تُمنح له، إذ لا تكون الحقوق ضرورية إلا في سياق علاقات تتطلب تقييداً ومنحاً وحماية، أي إن الإنسان لا يكون صاحب حق إلا لأنه يعيش ضمن جماعة، ويتفاعل معها، ويحتاج إلى ضمانات تحفظ له كرامته ومكانته وسطها. من خلال هذا التحليل اللغوي، يتبيّن أن عبارة «حقوق الإنسان» في بنيتها المجردة تُحيل إلى مفهوم مركب يقوم على تصور وجودي وأخلاقي في آن معاً. فكلمة «حقوق» تدل على الثبوت والمشروعية والاستحقاق، وكلمة «الإنسان» تدل على الكائن الذي يستحق هذه الحقوق بحكم إنسانيته، لا بحكم لونه أو جنسه أو عقيدته أو طبقته الاجتماعية. ومن هنا، فإن التركيب اللغوي «حقوق الإنسان» يحمل في ذاته دعوى أخلاقية قبل أن يكون دعوى قانونية، وهي أن الإنسان يستحق - بحكم كينونته - حزمة من القيم القانونية التي تترجم إلى ضمانات وحميات لا يجوز إنكارها أو التعدي عليها. وهذه الدعوى لا تتبع من قانون وضعى، بل من بنية اللغة ذاتها، التي تجعل من الحق شيئاً ثابتاً، وتجعل من الإنسان كائناً جديراً بالاحترام والرعاية. وهذا ما يُفسر كيف أن اللغة العربية - قبل أن تُعنى مفهوماً اسمه "حقوق الإنسان" - كانت قد اشتغلت على مفردات ومفاهيم تمهد له، من خلال استعمالات مثل "العدل" ، "الكرامة" ، "المساواة" ، "الحرية" ، وكلها مفاهيم ترسخ في الخطاب الديني والفكري واللغوي العربي. تُسْتمِل هذه الرؤية في المادة (١٥) من الدستور العراقي، التي تنص على أن: «لكل فرد الحق في الحياة والأمن والحرية، ولا يجوز الحرمان من هذه الحقوق إلا وفقاً للقانون»، وهي

مادة تؤسس لمبدأ الحماية المادية والمعنوية للوجود الإنساني، وتنمنح الحقوق الواردة فيها طابعاً مزدوجاً: أولاً، بوصفها حقوقاً لصيقة بوجود الإنسان لا يجوز انتزاعها، وثانياً، بوصفها حقوقاً لا يمكن تقديرها إلا بناءً على قانون، ما يعني ضرورة أن يكون أي انتقاص منها مشروعأً، ومبنياً على معايير دقيقة، وفي سياق منظومة متكاملة من الضمانات الدستورية والقانونية. وإذا تأملنا تركيب هذا النص، نجد أن استخدام عبارة «لكل فرد» يُحيل إلى الطابع الشامل والكوني للحق، بما يتجاوز حدود المواطنة الوطنية إلى الاعتراف بالكرامة الإنسانية من حيث هي كذلك، وهو ما يتوقف مع المفهوم الكوني لحقوق الإنسان، ويجعل الدستور العراقي مُنسجماً - في هذا الجانب - مع التزامات العراق الدوليّة، لا سيما تلك المتعلقة بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.<sup>٤</sup> لا يقف تقدّم مفهوم حقوق الإنسان عند هذا الحد، بل يمتد إلى القوانين العادلة، والتي تُجسّد في مستواها الإجرائي كيف يتم تفعيل هذه الحقوق ضمن السياسات العامة، والممارسات المؤسسية، والقرارات المالية. ومن ذلك ما ورد في قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنموية رقم (... لسنة ٢٠٢٢)، الصادر استناداً إلى أحكام المادة (١٣) من قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم (١) لسنة ٢٠١٩ (المعدل)، كما نصت المادة (٥) منه على منح وزير المالية صلاحية الاقتراض من الداخل أو الخارج لتمويل المشروعات التنموية، وإعفاء القروض وتعاقدياتها من الضرائب والرسوم الجمركية. إن هذه النصوص تبيّن كيف يتم ترجمة مفاهيم مثل "الحق في الغذاء"، و"الحق في التنمية"، إلى قواعد قانونية قابلة للتنفيذ، تُعدّ من أبرز تجليات البعد الاجتماعي لحقوق الإنسان. فحماية الأمن الغذائي لا تفهم فقط كسياسة مالية أو برنامج حكومي، بل هي جزء من مسؤولية الدولة عن ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، التي يُعتبر الحق في التنمية والعيش الكريم أحد أبرز تجلياتها، وهو ما يُشكّل توسيعاً طبيعياً لمفهوم حقوق الإنسان في الاتجاه الذي دعت إليه الوثائق الأممية، ولا سيما إعلان الحق في التنمية لعام ١٩٨٦ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.<sup>٥</sup> يتجاوز تقدّم مفهوم حقوق الإنسان حدود المبادئ النظرية والنصوص الدستورية، ليتجسد فعلياً في البنية التشريعية العادلة للدولة، حيث تُعبّر القوانين التنفيذية عن كيفية تعديل تلك المبادئ ضمن الأطر العملية للسياسات العامة والمؤسسات الرسمية. وفي هذا الإطار، يُعدّ قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنموية لسنة ٢٠٢٢ مثلاً بارزاً على هذا التمظهر الإجرائي لحقوق الإنسان في التشريع الوطني العراقي، حيث صدر هذا القانون استناداً إلى أحكام البند (٦٠) والبند (ثالثاً) من المادة (٧٣) من الدستور، وهما بذдан يُخولان السلطة التنفيذية، ممثلة بمجلس الوزراء، صلاحية اقتراح مشاريع القوانين، والمصادقة عليها بعد إقرارها من قبل مجلس النواب. ويكرّس هذا القانون، لا سيما في مادته الرابعة، مبدأ الاستثناء من القواعد العامة المنصوص عليها في المادة (١٣) من قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم (١) لسنة ٢٠١٩ (المعدل)، وذلك من أجل تمكّن الحكومة من التصرف العاجل والمرن في الموارد المالية لتحقيق أهداف محددة، تتعلق أساساً بالأمن الغذائي والتنموية.<sup>٦</sup> لا يقف التشريع عند تنظيم عملية الصرف فحسب، بل يمتد إلى منح وزير المالية، في المادة (٥) من القانون ذاته، صلاحية الاقتراض من الداخل أو الخارج لتمويل المشاريع التنموية المستمرة، مع إعفاء القروض وتعاقدياتها من الضرائب والرسوم الجمركية، ما يعكس توجهاً استثنائياً للدولة في تبني سياسات تمويل مرنّة تتناسب مع الحاجات الملحة في مجال التنمية المستدامة. وهذا الاستثناء التشريعي، وإن بدا فنياً من حيث طبيعته، يحمل في جوهره دلالة حقوقية عميقه تتمثل في ترجمة الحق في الغذاء، والحق في التنمية، إلى التزامات مالية وتشريعية تلزم الحكومة بتوفير بنية اقتصادية قادرة على ضمان المستوى الأدنى من الكرامة الإنسانية، وهو ما يُشكّل التطبيق الملحوظ للحقوق الاقتصادية والاجتماعية المعترف بها في منظومة حقوق الإنسان الدولية.<sup>٧</sup>

### **المطلب الثالث: التعارض بين السيادة الوطنية والالتزامات الدولية: السياق التاريخي والسياسي**

يُعدّ بحث التعارض بين السيادة الوطنية والالتزامات الدولية من أكثر المباحث إشكالية في تاريخ تطور القانون الدولي العام، إذ يتقاطع فيه منطق الدولة الحديثة بوصفها كياناً سيادياً ذا سلطة حصرية داخل إقليمه، مع منطق المجتمع الدولي الذي يفرض تدريجياً معايير فوق وطنية على سلوك الدول، لا سيما في مجالات حقوق الإنسان والحربيات الأساسية. إن هذا التعارض لم ينشأ من فراغ، بل هو ثمرة مسار تاريخي طويل بدأ مع نشأة الدولة القومية في أوروبا في أعقاب صلح وستفاليا عام ١٦٤٨، حين أُعيد تعريف الدولة كفاعل وحيد في العلاقات الدولية، يملك صلاحيات مطلقة في التشريع، وتقرير الحرب والسلم، وضبط السلوك الداخلي من دون تدخل خارجي. ومنذ ذلك الحين، أصبحت السيادة عنوان الشرعية السياسية والدستورية، بل ومبرر الدفاع عن النظم السلطوية في مواجهة ما يُعدّ "تدخلًا خارجياً". غير أن هذا التصور بدأ يواجه تحديات بنوية في القرن العشرين مع بروز مفهوم "الشرعية الدولية"، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وتأسيس منظمة الأمم المتحدة، حيث بدأ المجتمع الدولي يُعيد ترتيب أولوياته القانونية لصالح الاعتراف بكرامة الإنسان وحقوقه، حتى ولو تطلب ذلك تقييد صلاحيات الدول ذات السيادة، وهو ما أدى إلى ظهور أولى صور التعارض المفاهيمي والمؤسسي بين مبدأ السيادة الوطنية ومبدأ التزام الدول بالمعايير الدولية، خصوصاً في المجالات الحقوقية.<sup>٨</sup> قد واجه

العراق، بعد عام ٢٠٠٣، هذا التوتر بشكل مباشر، حيث دخل في مسار دستوري وقانوني جديد يُحاول من خلاله التوفيق بين إعادة بناء مؤسسات الدولة على أساس السيادة الكاملة، من جهة، وبين التزامات العراق الدولي المتزايدة في مجال حقوق الإنسان، من جهة أخرى. ويتجلى هذا التعارض على نحو واضح في عدد من النصوص الدستورية التي تُظهر محاولة العراق في ما بعد الاحتلال الأميركي لطمأنة المجتمع الدولي على احترامه للمعايير الحقوقية، دون أن يتخلّى عن مبدأ السيادة التشريعية. ومن أبرز هذه النصوص ما ورد في المادة (٤) من الدستور العراقي، التي تنص على أن "حرية التنقل والسفر والسكن مكفولة لجميع العراقيين داخل العراق وخارجه"، وهي مادة تُعد ترجمة مباشرةً للمادة ١٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تُقرّ بحق كل فرد في التنقل والإقامة داخل بلده، وحقه في مغادرته والعودة إليه. وما يلفت النظر في النص العراقي أنه لم يُعلّق هذه الحقوق على صدور قانون تنظيمي كما هو معتمد في دساتير أخرى، بل أقرّها كحقوق أساسية لا يجوز التقييد فيها إلا وفقاً لضوابط استثنائية، ما يعكس تأثراً مباشراً بالفكر الحقوقي الدولي، ويُجسد في الوقت نفسه إعادة تعريف للسيادة باعتبارها التزاماً بالحريات، لا مجرد سلطة ضبط.<sup>٩</sup> إن الإشكالية التي تثيرها المادة (٢٣ / ثالثاً) من الدستور العراقي لا تكمن في صياغتها النصية فحسب، بل تمتد إلى البنية التطبيقية والمؤسسية التي يفترض أن تومن الحماية الفعلية لمضمون هذا الحق الدستوري، في سياق يهيمن عليه أحياناً منطق السلطات المحلية والمصالح السياسية الضيقة، وهو ما يُفضي إلى تككك مفهوم المواطنة المتساوية ويُضعف من وحدة المجال السياسي والحقوقي في الدولة. فالنص الذي يُقرّ بأن «للعربي حق التملك للعقارات والمنقول في أي مكان من العراق» لا يمكن قراءته كامتياز خاص لفئة دون أخرى، بل هو تكريس لمبدأ دستوري يرتبط مباشرةً بجوهر السيادة ذاتها، لأن السيادة، وفقاً للمنظور الحديث، لم تعد مجرد سلطة مطلقة للدولة على الإقليم، بل باتت تُقاس بمدى قدرتها على حماية الحقوق الفردية دون تمييز، وتطبيق المبادئ القانونية بصورة موحدة تضمن استقرار النظام القانوني وتماسك الدولة. وبالتالي، فإن أي قيود تفرض على هذا الحق بحجة متطلبات إدارية أو اعتبارات أمنية أو ممارسات محلية غير مستندة إلى قانون صادر عن البرلمان، تُعد خروجاً عن مقتضيات السيادة الدستورية ذاتها، وتمثل انحرافاً خطيراً يُهدى بمناسبة التمييز الجغرافي والعرقي داخل الكيان الوطني.<sup>١٠</sup> إذا كانت بعض الإدارات المحلية، تحت ذرائع الأمان أو «التوارن السكاني»، تصدر تعليمات تمنع أو تعيق تملك العراقيين القادمين من محافظات أخرى، فإن هذا السلوك لا يفتقر فقط إلى السند القانوني، بل يُناقض مضمون الالتزامات الدولية للعراق، لا سيما ما ورد في المادة (١٢) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تُقرّ صراحةً بحرية الأفراد في التنقل واختيار محل إقامتهم داخل أراضي الدولة دون تمييز. كما أن المادة (١٧) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد نصت على أن «لكل فرد حق في التملك بمفرده أو بالاشتراك مع غيره، ولا يجوز حرمانه تعسفاً من ملكه»، وهو ما يجعل من هذا الحق محاطاً بحماية مزدوجة: وطنية ودولية، ويضع على عائق السلطات التنفيذية والتشريعية واجباً دستورياً في مواءمة كل نص أو تعليم إداري مع مقتضيات هذه الالتزامات، بما يتحقق توازناً لا بين الحقوق والسيادة فقط، بل بين مركزية الدولة ووحدتها من جهة، وفعالية المشاركة الشعبية المحلية من جهة أخرى، دون أن تتحول هذه الأخيرة إلى أداة لإعادة إنتاج التهميش أو التقييد.<sup>١١</sup> يتطلب الأمر أيضاً التوقف عند الجانب الرمزي والسياسي لهذا النص، إذ أن ضمان حق التملك في «أي مكان من العراق» لا يترجم فقط في إطار ضمان الحياة القانونية، بل يُمثل في بعده الأعمق تأكيداً لوحدة الانتماء الوطني، وإلغاء لأي تصنيفات فرعية تعكس الانتفاء الديني أو القومي أو المناطقي. فالمواطن حين يُمنح الحق في التملك في إقليم مختلف عن إقليمه الأصلي، فإن الدولة ترسل بذلك رسالة رمزية بأن المواطنة لا تتجزأ، وأن الأرض بكل منها هي ميدان للحق المكفولة دستورياً لكل مواطن، بغض النظر عن منشأه أو هويته المجتمعية. غير أن غياب هذا التفعيل العملي، أو التردد في إنفاذه بحزم، يُفضي إلى حالة من «السيادة المزدوجة»، حيث تُمارس الدولة سيادتها بطريقة لا تشمل كل أراضيها بصورة متساوية، ما يُكبس نوعاً من «الفيدرالية الحقوقية غير المعونة» التي تُفضي إلى تقويض المجال العام وتقويض الإحساس بالوحدة القانونية. من الناحية القانونية البحثة، فإن أي قيود محلية تُفرض خلافاً لما جاء في المادة (٢٣ / ثالثاً) تُعد مشوبة بالبطلان لمخالفتها قاعدة دستورية آمرة، وهو ما يُحتمّ على المحكمة الاتحادية العليا أن تُبادر بإبطال هذه الإجراءات، وإصدار تفسيرات ملزمة تُكرس مضمون الحق في التملك كوحدة لا تقبل التجزئة. كما أن على الهيئة التشريعية أن تُتعَلّم دورها الرقابي عبر مساءلة الإدارات التي تصدر تعليمات أو لوائح تنفيذية مخالفة للنصوص الدستورية، لأن هذه الممارسات ستُتجه واقعاً قانونياً مزدوجاً، حيث يكون للمواطن حقوق مكرسة نظرياً ولكن مقيدة عملياً، وهو ما يُناقض مبدأ سيادة القانون الذي يُفترض أن يكون مرتکزاً لأي نظام ديمقراطي، ويُفضي إلى إضعاف ثقة المواطن بالدولة، بل وقد يدفعه إلى الطعن في شرعية النظام القانوني برمته.<sup>١٢</sup> لا يمكن تجاهل أن غياب الإرادة السياسية في معالجة هذه الإشكاليات يُشكّل في حد ذاته انتهاكاً لمبدأ السيادة، لا تعبيراً عنها، إذ أن الامتناع عن إصلاح هذا الخلل وتجاهل تطبيق النصوص الدستورية يُظهر أن السيادة في هذه الحالة تُمارس بشكل سلبي، أي باعتبارها رفضاً للتدخل الدولي دون أن تقابلها ممارسة مسؤولة على الصعيد الداخلي. وهذا النمط من السيادة لا يمكن أن يصمد أمام مقتضيات العصر الراهن،

حيث لم تعد الشرعية الدولية تقبل بالمفاهيم التقليدية للسيادة المغلقة، بل أصبحت تشرط من الدول احترام مبادئ العدالة والحقوق في إطار سيادتها، وهو ما يجعل من تفعيل المادة (٢٣ / ثالثاً) اختباراً حقيقياً لمدى جدية الدولة العراقية في مواءمة ممارساتها التشريعية والتنفيذية مع نصوصها الدستورية والتزاماتها الدولية.<sup>١٣</sup> ما ورد في المادة (٣٧ / ثالثاً) من الفصل الثاني للدستور العراقي، الذي يحمل عنوان "الحربيات"، حيث نصت على تحريم العمل القسري (السخرة)، والعبودية، وتجارة العبيد (الرق)، ويحرم الاتجار بالنساء والأطفال، والاتجار بالجنس، وهي مادة تجسد التزاماً عراقياً صريحاً بالمعايير الدولية لمكافحة الاتجار بالبشر، وخصوصاً بروتوكول باليرومو لعام ٢٠٠٠، وهي أيضاً استجابة لمقتضيات المادة ٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تحظر الرق والعمل القسري. غير أن هذه المادة، وإن كانت تعكس تطوراً تشريعياً إيجابياً، تضع الدولة أمام اختبار فعلي في التوفيق بين السيادة في تنظيم سوق العمل ومراقبة الحدود من جهة، والالتزام بعدم التورط في أي ممارسة تُمكِّن الاتجار أو التساهل معه من جهة أخرى. وهذا التوتر يظهر مثلاً في التحديات التي تواجه أجهزة الدولة في مناطق النزاع، حيث قد يؤدي غياب البنية القضائية والتنفيذية إلى فشل في تطبيق هذه النصوص، مما يُبرِّز إشكالية أن مجرد وجود النص الدستوري لا يكفي، بل لا بد من إطار مؤسساتي متماضٍ يُحقق التوازن بين سلطة الدولة وسيادة القانون والتزاماتها الدولية.<sup>١٤</sup>

#### **المطلب الرابع: أثر السيادة الوطنية على تطبيق معايير حقوق الإنسان**

يشكّل مبدأ السيادة الوطنية أحد أعمدة البنية الدستورية والسياسية للدولة الحديثة، إذ يُعبّر عن القدرة القانونية والسياسية للدولة في تنظيم شؤونها الداخلية والخارجية دون تدخل خارجي، ويعُدّ هذا المفهوم حجر الزاوية في العلاقات الدولية والمجال التشريعي الداخلي على السواء. غير أنّ هذا المبدأ عندما يُوضع في مقابل الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان يطرح إشكاليات حقيقة تتعلق بمدى قدرة الدول على مواءمة بين ممارسة سيادتها التشريعية والتنفيذية، من جهة، وبين الوفاء بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان التي ارتضت أن تلتزم بها طوعاً من جهة أخرى. وفي الحالة العراقية، يتبدّى أثر السيادة الوطنية في تطبيق معايير حقوق الإنسان من خلال ظاهر عدة تظهر جليّاً في التشريعات الصادرة، وتحديداً في المواقف التي تتعارض فيها هذه التشريعات مع المبادئ والآليات التي أرسّتها الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، لاسيما تلك المرتبطة باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.<sup>١٥</sup> تتضح هيمنة السيادة الوطنية على الاعتبارات الحقوقية كذلك في قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية الصادر سنة ٢٠٢٢، الذي جاء بناءً على ما أقره مجلس النواب وصادق عليه رئيس الجمهورية، مستنداً إلى البند (ثانياً) من المادة (٦٠) والبند (ثالثاً) من المادة (٧٣) من الدستور العراقي، والذي يمثل أحد الأمثلة الحديثة على استخدام السلطات التشريعية والتنفيذية لحقها السيادي في تنظيم أولويات السياسات الاقتصادية والاجتماعية، حتى في حال تعارضها أو تجاهلها لبعض الالتزامات الحقوقية العامة. فالمادة ١٢ من هذا القانون، على سبيل المثال، تنص على الاستمرار بتمويل المشاريع المستمرة استناداً إلى ذرارات العمل المنجزة أو التجهيز الفعلى للمشروع بعد التأكيد من توفر السيولة النقدية، وذلك استثناءً من أحكام قانون الإدارة المالية رقم (٩) لسنة ٢٠١٩ المعدل. وهذا الاستثناء التشريعي يبرز بوضوح كيف أنّ السلطة التشريعية في العراق تمارس سيادتها التشريعية دون التقيد بعض الضوابط الإدارية أو المحاسبية التي قد تكون من متطلبات الحكم الرشيد أو الشفافية المالية المنصوص عليها ضمن المبادئ العامة لحكومة التنمية المستدامة وفقاً لاتفاقيات الدولية، ومنها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي يشدد في مواده على ضرورة الشفافية، والمساءلة، وتوزيع الموارد بعدلة بين الفئات المختلفة في المجتمع.<sup>١٦</sup> إنّ دلالة هذا الاستثناء التشريعي تكمن في أنه يُعيد تشكيل العلاقة بين القواعد الإدارية الرشيدة وبين أولويات السياسة العامة في لحظة استثنائية، من خلال إضفاء طابع الضرورة على تجاوز بعض المبادئ الأساسية التي تنظم الشفافية والمحاسبة والرقابة في إدارة الموارد العامة. ففي حين أن قانون الإدارة المالية يمثل الإطار القانوني الذي يفترض أن يضمن الانضباط المالي والشفافية في الإنفاق الحكومي، فإنّ استبعاده في إطار هذا القانون الطارئ يُظهر تغليباً صريحاً لاعتبارات السياسية والاقتصادية المحلية - تحت ذريعة الطوارئ أو الحاجة الملحة - على الالتزامات الكلية للدولة تجاه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في معناها الشامل كما ترد في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهذا التناقض يثير إشكالية مبدئية حول مدى اتساق التشريع الوطني مع منظومة القيم الحقوقية الدولية، خصوصاً أن الأخيرة تفرض التزاماً قانونياً وأخلاقياً على الدول المصادقة على الاتفاقيات المذكورة باتخاذ تدابير شفافة ومسؤولية في تخصيص الموارد، وبما يضمن العدالة الاجتماعية وعدم التمييز، ويخضع السلطة التنفيذية والتشريعية لمتطلبات الرقابة والمساءلة.<sup>١٧</sup> تعمق الإشكالية حين نلاحظ أن المادة (١٢) لا تكتفي بتجاوز بعض الضوابط الإجرائية، بل تنسئ واقعاً قانونياً يُجيز استخدام المال العام خارج القواعد المحاسبية الصارمة التي يفترض أن تحكم كل سياسة إنسانية عقلانية في دولة حديثة، وهو ما قد يُفضي إلى ممارسات مالية تُفتح فيها ثغرات للفساد المؤسسي، أو لتوزيع سياسي للموارد يفتقر إلى العدالة في ظل غياب معايير موضوعية لتحديد الأولويات. كما أنّ هذا

النص يُقلل من شأن القواعد الحاكمة للإنفاق العام في إطار الخطط الوطنية، ويُضعف من قدرة الدولة على ضبط الأداء المالي ضمن الأطر الزمنية والمحاسبية المحددة، ما يُؤوض بدوره مبدأ الاستدامة الاقتصادية الذي يُعد من مركبات التخطيط الاستراتيجي في أنظمة الحكم الرشيد، سواء من زاوية السياسات الوطنية أو من جهة التزامات العراق الدولية. وهو ما يُفضي، في المال، إلى تعارض صريح بين نص المادة (١٢) من القانون الوطني وبين المادة (٢) من العهد الدولي المذكور، والتي تلزم الدول الأطراف باتخاذ خطوات ملموسة "بأقصى ما تسمح به مواردها المتاحة" نحو الإعمال التدريجي الكامل للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، على أن تتم هذه الخطوات في ظل بيئة شفافة وعادلة وخاضعة لمساءلة العامة.<sup>٨</sup> كما أن هذا التشريع، رغم كونه يمثل استجابة تشريعية لحاجة اجتماعية واقتصادية حقيقة متمثلة في الأمن الغذائي، يعكس في بُعده الخفي استدامة منطق تفضيل السيادة التشريعية المطلقة على منطق التقييد بالمبادئ فوق الدستورية التي تمثلها الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان. وهذا التفضيل لا يتجلّى فقط في تجاهل بعض المتطلبات الرقابية، بل أيضاً في إغفال مبدأ المشاركة المجتمعية والشفافية في صياغة السياسات العامة، حيث لم يُفتح للرأي العام ولا لمؤسسات المجتمع المدني المشاركة الفعلية في تقييم أو مراقبة أثر هذا القانون على الفئات الهشة. وهو ما يُضعف من فاعلية أدوات المساءلة المجتمعية، ويفقد من إمكان بناء عقد اجتماعي جديد قائم على التوزيع العادل للثروة والتمكين الحقوقى الشامل، كما ينص على ذلك الدستور العراقي في المادة (٣٠) التي تُحمل الدولة مسؤولية تأمين الحد الأدنى من الدخل والسكن والصحة والتعليم لجميع المواطنين، لا سيما الشرائح الأكثر تهميشاً.<sup>٩</sup> المادة (١٢) من قانون الدعم الطارئ لسنة ٢٠٢٢ تمثل لحظة تشريعية فارقة تُظهر مدى التعارض الهيكلي بين منطق السيادة الوطنية حين يمارس بمعدل عن المعايير الدولية، وبين متطلبات الحكم القائم على حقوق الإنسان. وإن هذا التعارض، في حال استمراره، لن يُفضي إلا إلى إضعاف المكانة القانونية للعراق ضمن النظام الدولي، فضلاً عن إضعاف الثقة بين المواطنين والدولة، مما يهدّد ليس فقط فعالية السياسات الاجتماعية، بل أيضاً المشروعية الدستورية لتلك السياسات عندما تبتعد عن مقاصد العدالة والمساواة التي تشكل أساس كل نظام ديمقراطي حقيقي. وعليه، فإن الحاجة تبدو ماسة لإعادة التفكير في منطق التشريع الطارئ ليصبح منسجماً مع التزامات العراق الدولية، دون أن يفقد الدولة مرونتها السيادية، وذلك عبر تطوير نماذج تشريعية متوازنة تجمع بين الفعالية الوطنية والانضباط الحقوقي، وترسي قواعد واضحة للمساءلة والرقابة المجتمعية، بما يعيد الاعتبار لمفاهيم العدالة، والشفافية، والتوزيع المنصف للموارد في السياق الدستوري العراقي.<sup>١٠</sup> كما تؤكد المادة ١٣ من القانون ذاته هذا النهج، إذ تمنح تأجيلاً لمدة سنتين في استيفاء الديون الحكومية المتراكبة بذمة الفلاحين والمزارعين الذين لا تزيد قروضهم عن (٤٠٠) مليون دينار، دون تحملهم أي فوائد خلال مدة التأجيل. وعلى الرغم من أن هذا الإجراء قد يثير داعماً لمبدأ العدالة الاجتماعية، إلا أنه يخلو من معايير شفافية لتحديد المستحقين لهذا الامتياز أو آليات الرقابة على تنفيذ القرار، ما قد يثير مخاوف من التمييز أو استغلال القانون لأغراض سياسية أو فئوية، ويطرح إشكاليات حقيقة حول مدى امتثال هذا النص لمبدأ تكافؤ الفرص والعدالة في الوصول إلى الموارد الاقتصادية، وهو ما تنص عليه بوضوح المادة (٢) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، التي تلزم الدول باتخاذ تدابير ملموسة تضمن عدم التمييز في التمتع بالحقوق الاقتصادية.<sup>١١</sup> لعل الملاحظة المركزية التي يمكن استنتاجها من محمل هذه الأمثلة التشريعية في الحالة العراقية هي أن مبدأ السيادة الوطنية كثيراً ما يتخذ أداة قانونية لتبرير عدم الالتزام الدقيق بمعايير حقوق الإنسان، خصوصاً حينما يتعلق الأمر بإجراءات تنظيمية داخلية تُتخذ بدعوى المصلحة العامة أو متطلبات الأمن الغذائي أو ضبط الحياة الاجتماعية. هذه الإجراءات على الرغم من مشروعيتها من وجهة نظر القانون الوطني، قد تؤدي إلى تآكل التزامات العراق الدولية، وتضع الدولة في موقف محرج أمام هيئات الرقابة الأممية، لاسيما لجان المتابعة الخاصة باتفاقيات حقوق الإنسان، الأمر الذي يفرض ضرورة إعادة النظر في فلسفة التشريع العراقي ومواءمتها بصورة منهجية مع مقتضيات الالتزامات الدولية، بما يضمن احترام الحقوق دون المساس بجوهر السيادة.<sup>١٢</sup>

يبدو جلياً أن العلاقة بين السيادة الوطنية وتطبيق معايير حقوق الإنسان لا يمكن اختزالها في ثنائية تعارض أو توافق، بل تتطلب قراءة تأصيلية تأخذ بعين الاعتبار السياقات القانونية والسياسية والتاريخية التي تنتج هذه القوانين. فالتشريعات الوطنية ليست معزولة عن التزامات العراق الدولية، خصوصاً حين يكون هذا الأخير طرفاً في معاهدات ملزمة، بل إن الدستور العراقي ذاته في مادته (٨) يؤكد التزام الدولة بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية. وبالتالي، فإن أي تشريع يتعارض مع هذه المعاهدات قد يكون عرضة للطعن بعدم الدستورية أو الانتقاد الدولي، وهو ما يُحتم على المشرع العراقي إعمال مبدأ التفسير المتفاوض مع المعايير الدولية، خاصة في المجالات المرتبطة بحقوق الإنسان، ضماناً للتوازن الدقيق بين السيادة والمشروعية الدولية.<sup>١٣</sup>

#### المطلب الخامس: تعديل التشريعات الوطنية بما يتوافق مع المعايير الدولية

يمثل تعديل التشريعات الوطنية بما يتوافق مع المعايير الدولية أحد المحاور الجوهرية في سبيل الخروج من الإشكال التاريخي المرتبط بتعارض السيادة الوطنية ومنظومة حقوق الإنسان الدولية، إذ لا يمكن الحديث عن تكيف قانوني فعلي ومستدام مع الالتزامات الدولية ما لم يتم إعادة هيكلة المنظومة التشريعية للدولة بشكل يضمن احترام المعايير الحقوقية المعتمدة عالمياً، مع الحفاظ في الوقت ذاته على المبادئ الدستورية والقديمة القانونية الوطنية. فالتشريع الوطني، بوصفه الأداة السيادية الأساسية لتنظيم العلاقات الاجتماعية وضمان الحقوق والحريات، لا يمكن أن يظل منغلاً على ذاته في عالم يشهد تعاوناً متزايداً لدور القانون الدولي في تشكيل السياسات الداخلية، بل ينبغي أن ينفتح بحذر وبذكاء على التجارب والمعايير العالمية، وأن يتبنى تدريجياً مفاهيم حقوق الإنسان بصيغة تناسب مع السياق المحلي، دون أن يؤدي ذلك إلى المساس بالهوية القانونية للدولة أو اختلال موازين السيادة التشريعية.<sup>٤٣</sup> أما المادة (٥) من القانون ذاته، فقد منحت وزير المالية، وبموافقة مجلس الوزراء، صلاحية الاستمرار بالاقتراض من الداخل والخارج لتمويل المشاريع التنموية المستمرة، والممولة من القروض المصادر عليها في قوانين الموازنات العامة السابقة، دون الحاجة إلى الدخول في تعاقدات جديدة، وهو ما يُعد تدبيراً قانونياً استثنائياً يسعى إلى ضمان استمرارية التنمية في سياق الأزمات، دون إنقال كاهم الدولة بتشريعات جديدة قد تعيق التنفيذ السريع. والمهم في هذه المادة أنها تدرج هذه المشروعات ضمن إعفاء عام من الضرائب والرسوم الجمركية، وهو ما يُعد امتيازاً قانونياً وتشريعياً بالغ الأهمية، يهدف إلى خلق بيئة حاضنة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سياق احترام الحقوق الأساسية للإنسان، لا سيما الحق في الغذاء والعمل والسكن، باعتبارها ركيائز أساسية في منظومة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ومن هنا يمكن القول إن هذه المواد، رغم طبيعتها المالية، تُسهم بصورة غير مباشرة في التكيف مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، من خلال تعزيز فعالية الدولة في أداء التزاماتها الاقتصادية والإنسانية.<sup>٤٤</sup> فإن إصلاح التشريعات الوطنية بما يتوافق مع المعايير الدولية لا يمكن اختراعه في عمليات ترجمة نصوص أو استنساخ قوانين أجنبية، بل يجب أن يقوم على تكثيف شامل للبنية التشريعية القائمة، وتحديد النقاط التي تُشكل عائقاً أمام المواجهة، ومن ثم بناء استراتيجية تشريعية وطنية متدرجة، تُوازن بين المرجعية الدستورية الوطنية ومتطلبات القانون الدولي، دون إخلال بتوازن السلطات أو المساس بصلاحيات الهيئات التشريعية المنتخبة. ولعل النموذج العراقي يُظهر أن التعديل التشريعي لا ينجح إلا إذا كان مصحوباً بإرادة سياسية واضحة، ومشاركة مجتمعية فعالة، وبيئة مؤسسية قادرة على تنفيذ الإصلاحات دون تمييعها أو تحويتها. فالقوانين، مهما بلغت دقتها وتقديمتها، تظل غير فاعلة ما لم تترجم إلى آليات تطبيقية تضمن نفاذ الحقوق واستمراريتها واستقلاليتها.<sup>٤٥</sup> إن تعديل التشريعات العراقية بما يتوافق مع المعايير الدولية لا يُعد تنازلاً عن السيادة، بل إعادة تعريف ذكي للسيادة نفسها في ضوء المتغيرات الدولية، بحيث تصبح السيادة أداة لتعزيز رفاه المواطن لا حاجزاً أمام تطور حقوقه. ومن هنا، فإن الإصلاح التشريعي لا يجب أن يُفهم كفعل تقني أو استجابة لحظية لضغط دولية، بل كجزء من مشروع وطني لإعادة تأسيس الشرعية القانونية والسياسية على أسس من العدالة، الشفافية، والمشاركة، ضمن رؤية تُعيد الاعتبار لكرامة الإنسان بوصفه غاية الدولة لا وسيلة في صراعاتها مع الخارج. وهكذا فقط يمكن أن تنتقل الدولة من حالة المراوحة بين التزاماتها الدولية ومحدوداتها الوطنية إلى حالة التكامل القانوني والمؤسسي التي تُجسد السيادة المسؤولة والمتفاعلة.<sup>٤٦</sup>

#### **المطلب السادس: تعزيز دور المؤسسات الرقابية والمجتمع المدني**

إن تعزيز دور المؤسسات الرقابية ومنظمات المجتمع المدني يُعد من المداخل الجوهرية في عملية تفعيل الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان ضمن الأطر السيادية للدول الوطنية، إذ أن الرقابة الداخلية، بمستوياتها المؤسسية والمدنية، تمثل آلية تكميلية حاسمة لضمان التطبيق الفعلي والفعال للحقوق والحرفيات المنصوص عليها سواء في الدساتير الوطنية أو في الاتفاقيات الدولية. وفي السياق العراقي تحديداً، حيث تتسنم التجربة الدستورية بحداثتها النسبية، والمجال العام يقدر عالياً من التعقيد السياسي والاجتماعي، تتضاعف أهمية هذه الرقابة بسبب التحديات المستمرة التي تواجهها بناء دولة القانون والمؤسسات، وما يتربّط على ذلك من فجوة متكررة بين النصوص القانونية من جهة، والمارسات الإدارية والأمنية من جهة أخرى. وعلىه، فإن تكثين المؤسسات الرقابية وتعزيز انخراط المجتمع المدني لا يجب أن يُنظر إليه كمسألة تنظيمية فحسب، بل بوصفه بُعداً مؤسسيّاً ضرورياً لتروسيخ ثقافة حقوق الإنسان وتحويل الالتزامات الدولية إلى واقع ملموس يحمي الفرد من الاستبداد، وينمح المواطنـة معناها الفعلي كعلاقة متبادلة بين الدولة والإنسان.<sup>٤٧</sup> تأتي المادة (٤) من الدستور العراقي لتؤكد من جديد على أن حرية العراقي في التنقل والسفر والسكن، سواء داخل العراق أو خارجه، هي من الحقوق الأساسية التي لا يجوز التجاوز عليها، أو ربطها بقيود إدارية أو أمنية تعسفية، مشددة في ذات الوقت على أن نفي العراقي أو إبعاده أو منعه من العودة إلى الوطن يُعد انتهاكاً صريحاً للدستور، وهو ما ينسجم تماماً مع المادة (١٢) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي أكدت على حرية التنقل واختيار مكان الإقامة، وكذلك حق كل فرد في مغادرة بلده والعودة إليه دون قيود غير مبررة. ومن هنا، فإن الرقابة على تنفيذ هذه الحقوق، سواء من قبل الهيئات البرلمانية أو منظمات المجتمع المدني، تُعد جوهرياً لضمان عدم تحول

الصلاحيات الإدارية إلى أدوات للقمع أو الإقصاء. فعلى سبيل المثال، قد تلجأ بعض السلطات المحلية أو الأمنية إلى منع سفر ناشطين أو صحفيين دون أمر قضائي، وهو ما يُعد مخالفة مزدوجة للدستور والمواثيق الدولية، ويبذر الحاجة الملحّة إلى تعزيز الدور الرقابي، ليس فقط في رصد هذه الانتهاكات، بل في توفير آليات الطعن والمساءلة التي تُمكّن الأفراد من استعادة حقوقهم.<sup>٣٩</sup> إذا أردنا تقييم جدوى تعزيز هذه الرقابة في ضوء الالتزامات الدولية، فإنَّ أبرز ما يمكن الاستناد إليه هو مبدأ «المساءلة الشاملة»، الذي يُشكّل إحدى الدعائم الرئيسية لنظام حقوق الإنسان المعاصر، ويقتضي من الدولة أن لا تكتفي بإعلان الحقوق، بل أن تضمن إنفاذها، وتُخضع مسؤوليتها للمحاسبة في حال التقصير أو الانتهاك. ومن هذا المنظور، يصبح دعم المؤسسات الرقابية، سواء القضائية أو البرلمانية أو المجتمعية، ضرورة لا غنى عنها لتحقيق هذه المساءلة، وردم الفجوة بين الخطاب الحقوقي والتطبيق الفعلي. كما أن وجود رقابة قوية يُسهم في تحسين صورة الدولة أمام المجتمع الدولي، ويعزز من مصداقية تقاريرها الوطنية أمام الهيئات التعاقدية، وهو ما يعود بالنفع على مكانة الدولة في النظام الدولي، ويسهم في بناء شراكات حقوقية وتنموية فعالة ومستدامة.<sup>٤٠</sup> إنَّ الخلاصة التي يمكن الخروج بها من هذا التحليل تتمثل في أن عملية إدماج المعايير الحقوقية الدولية في السياسات الوطنية لا تكتمل بدون رقابة فعالة ومؤسسات مدنية قوية، قادرة على حماية النص من التأكّل، وضمان أن لا تُصبح الحقوق المكتوبة أداة للتجميل السياسي دون مضمون فعلي. وهذا يستدعي من العراق، إذا أراد فعلاً ترسّيخ مكانته كدولة ديمقراطية دستورية ملتزمة بالشرعية الدولية، أن يولي عناية خاصة بإصلاح الأطر القانونية والتنظيمية للمؤسسات الرقابية والمجتمع المدني، وأن يعيد رسم العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس من التعاون والتوازن، لا السيطرة والمواجهة، وهو ما يُمكّن الدولة من بناء نموذج سيادي-حقوقي متكامل، يُوازن بين السلطة والحرية، وبين الالتزام والافتتاح، وبين السيادة والمساءلة.<sup>٤١</sup>

#### **المطلب السابع: تطوير آليات التعاون الدولي لدعم الإصلاحات**

يشكّل تطوير آليات التعاون الدولي لدعم الإصلاحات أحد الأبعاد الاستراتيجية الحيوية لتعزيز قدرة الدولة الوطنية، ولا سيما الدول ذات الهياكل الاننقالية أو المنظومات المؤسسية غير المستقرة، على تعزيز التزاماتها الحقوقية والتنموية، وتحقيق التكيف الهيكلي والوظيفي المطلوب مع متطلبات النظام الدولي المعاصر. فالإصلاح، في سياقه القانوني والمؤسسي، لم يعد فعلاً داخلياً صرفاً، وإنما تحول إلى ممارسة تعاونية مركبة تتقاطع فيها الجهود الوطنية مع التوجيهات الدولية والمعايير المعتمدة عالمياً، من خلال آليات تمويل مشترك، مساعدات فنية، مشورة مؤسسية، تدريب تشعّعي، وتقييمات دورية تراقب تقدم الدول في مسار التطوير القانوني. وإن هذه التعددية في أدوات الدعم والتفاعل لم تكن لتوتّي ثمارها ما لم تتوافر لها بيئة دستورية وتشريعية مرنّة، وقابلة للتطوير، ومستندة إلى اعتراف مبدئي بضرورة الانفتاح على الشراكة الدولية، وهو ما بات واضحاً في بعض نصوص الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥، وفي التطورات التشريعية الجزئية التي أدخلت لاحقاً استجابةً لمتطلبات التعاون الدولي.<sup>٤٢</sup>

تكتسب المبادرات التشريعية المتعلقة بالحريات العامة، لا سيما مشروع قانون الحق في حرية التعبير والتظاهر السلمي، أهمية متزايدة في سياق التعاون الدولي، إذ لا يمكن لأي إصلاح أن يستند إلى قواعد ديمقراطية إذا لم تتوفر ضمانات تشريعية لحماية الحريات الأساسية. ويندرج هذا المشروع ضمن الاستحقاقات القانونية المتراكمة استناداً إلى المادة (٣٨) من الدستور العراقي، وكذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما أنه يُعدّ محوراً دائماً في التوصيات التي تصدرها هيئات التعاقدية، بما في ذلك لجنة حقوق الإنسان، وهو ما يجعل من إعادة طرحه وتطويره نقطة ارتكاز لتطوير آلية تشاركيّة مع تلك المؤسسات الدولية، تمكّن العراق من الانتقال من مرحلة الإنكار أو التجاهل إلى مرحلة الامتثال والتفاعل الإيجابي. كما أن الملاحظات المقدمة من المنظمات غير الحكومية والهيئات الأممية واللجنة البرلمانية المعنية بحقوق الإنسان، تُشكّل فرصة حقيقة لتحسين جودة النصوص، وضمان توازنها بين احترام حرية التعبير وبين تنظيمها على نحو لا يُفرغها من محتواها.<sup>٤٣</sup> موجات التظاهرات الشعبية، لا سيما تلك التي اندلعت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، قد ساهمت في إعادة إحياء الجدل القانوني والسياسي بشأن الحريات العامة، وفي تعزيز مطالبة الشارع والمجتمع المدني بضرورة التعاون مع المؤسسات الدولية لتطوير تشريعات تتسم بالمصداقية وتحظى بقبول شعبي واسع. كما أن الاعتراضات القانونية التي أثيرت حول تطبيق أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٤ على المتظاهرين، رغم تجاوزه الزمني، طرحت ضرورة ملحة لتشريع وطني خالص ينظم الحق في التظاهر وفق معايير الأمم المتحدة، ويُجنب السلطات اللجوء إلى قوانين غير دستورية أو استثنائية. ومن هذا المنطلق، فإنَّ أي تعاون دولي في مجال الإصلاح القانوني لا يمكن أن يكون مثمناً ما لم يتم تطوير آليات داخلية وطنية تعمل على ترجمة المبادئ الدولية إلى سياسات تشريعية ملموسة، تأخذ بعين الاعتبار الواقع الأمني والاجتماعي والسياسي للعراق.<sup>٤٤</sup> في إقليم كردستان، يُظهر الإطار التشريعي المحلي خطوات أكثر تقدماً في هذا المجال، حيث تم سنّ قوانين خاصة بحرية التظاهر، حرية التعبير، الصحافة، وحماية الصحفيين، إلى جانب قانون الحصول على المعلومات، مما يضع

الإقليم في موقع ريادي نسبياً في ما يتعلق بملاءمة شريعاته مع المعايير الدولية. ويمكن الاستفادة من هذه التجربة على المستوى الوطني لتصميم آليات تعاون بين بغداد والمنظمات الدولية على نحو يراعي التنوع الفيدرالي في العراق، ويستمر النجاحات المحلية لتعزيزها وطنياً، دون أن يُخْلِد ذلك بوحدة المعايير القانونية في البلاد. فوجود تشريعات متقدمة في الإقليم لا يعني عن الحاجة إلى تطوير منظومة وطنية موحدة، تُؤسس لتكامل تشريعي وتنفيذي، يُسهم في بناء نموذج وطني متخصص للحرفيات العامة يواكب التزامات العراق الدولية.<sup>٣٥</sup> فـإن تطوير آليات التعاون الدولي لدعم الإصلاحات لا يُعد مجرد استجابة لتقارير أو توصيات دولية، بل هو تعبير عن تحول عميق في فلسفة السيادة نفسها، من كونها سلطة مغلقة إلى كونها مسؤولية مشتركة تجاه الشعب من جهة، والمجتمع الدولي من جهة أخرى. وهذه الآليات يجب أن تتسم بالاستمرارية المؤسسية، وأن تُبني على مبادئ الشفافية، والمساءلة المتبادلة، والانفتاح، بما يُمكّن العراق من التحرك من موقع المتلقي السلبي إلى موقع الشريك الفاعل في إنتاج المعايير، وتكييفها مع واقعه، والمشاركة في صياغة أجندات دولية أكثر عدالة وتوازنًا. وعندما يُمكن الحديث عن إصلاح حقيقي، مدعم دولياً، ومؤسس على الإرادة الوطنية الوعية، والمصلحة العامة العليا.<sup>٣٦</sup>

#### **المطلب الثامن: أمثلة ناجحة من التجارب الدولية وكيفية الاستفادة منها**

يشكل استعراض الأمثلة الناجحة من التجارب الدولية في مجال مواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، إحدى أهم الأدوات المنهجية التي يمكن أن تسهم في إثراء النقاش الحقوقي والفقهي في الدول الساعية إلى تحقيق إصلاحات هيكلية، وتحديداً تلك التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع، أو تعاني من ازدواجية في البنى التشريعية، أو نقص في الامتثال المؤسسي لمقتضيات المعاهدات الدولية. فالتجربة المقارنة لا تُقدم بوصفها نموذجاً جاهزاً للاستنساخ، بل بوصفها مجالاً ديناميكياً للملاحظة والتحليل والاقتباس المدروس، بما يسمح بتكييف ما يصلح منها مع الخصوصيات الدستورية والاجتماعية للدولة المعنية. وفي السياق العراقي، حيث يواجه النظام القانوني تحديات متشابكة بين مرکزية السلطة، وتعدد الهويات، ووجود فجوة تفاضلية مزمنة بين النصوص والتطبيق، تصبح الاستفادة من النماذج الدولية الناجحة ضرورة لا رفاهية؛ بل إطاراً لتجاوز الانغلاق القانوني، وتعزيز التعلم المؤسسي، وتحقيق التلاحم التشريعي بين المحلي وال العالمي.<sup>٣٧</sup> في إطار دعم الفئات الهشة، تظهر تجارب الدول التي استطاعت إرساء تشريعات فعالة لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كمراجعات عملية هامة يمكن الإفاده منها في تطوير السياسات العراقية ذات الصلة. فقد نص القانون رقم ٣٨ لسنة ٢٠١٣ على عدد من الالتزامات المترتبة على الدولة في هذا المجال، مثل التدريب المستمر للأكاديميين وشبه الطبية على احترام حقوق هذه الفئة، وعلى رأسها الحق في الموافقة الحرة والمستبررة، والحق في الحصول على خدمات الرعاية الصحية على قدم المساواة. كما ألزمت الفقرات ٦ و٨ من المادة ٣، والفقرة (ح) من المادة ٩ من القانون ذاته، الجهات الحكومية بتوفير خدمات التأهيل وإعادة التأهيل، من خلال سياسات دامجة، ومشاركة فعالة للمستفيدين أنفسهم في وضع هذه السياسات وتتنفيذها. غير أن فعالية هذه النصوص تبقى مشروطة بتوفير البيئة المؤسسية والفنية التي تسمح بترجمتها إلى خدمات واقعية ملموسة، وهو ما يُبرز أهمية الاستفادة من تجارب مثل النموذج السويدي أو الفنلندي، اللذين نجحا فيربط حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بنظام الخدمات الاجتماعية والصحية الشاملة، من خلال برامج حكومية تستند إلى منهج تشاركي، يقوم على المساواة، والكرامة، والاعتماد على النفس، ويؤطره القانون ويدعمه التدريب والتقويم المستمر.<sup>٣٨</sup> كما يجب ألا يقتصر النظر إلى التجارب الناجحة على الدول الغربية فحسب، بل يمكن أيضاً الاستفادة من التجارب الإقليمية، مثل تجربة تونس في إرساء هيئة مستقلة للوقاية من التعذيب، وتجربة المغرب في إنشاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتركيبة متعددة ومهام متعددة، وتجربة الأردن في إصلاح نظام العدالة عبر الشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وجميعها نماذج ثبت أن الدولة النامية قادرة، في حال توفر الإرادة السياسية والرؤية القانونية، على إحداث تحول جذري في بنيتها الحقوقية، دون المساس بثوابتها السيادية، بل من خلال توظيف التعاون الدولي والقدرات المحلية في آنٍ معاً. وهذه النماذج قد تلهم العراق لإعادة هيكلة العلاقة بين الدولة ومؤسساتها الحقوقية، وتقعيل دور القضاء الدستوري في مراقبة التشريعات ذات الأثر الحقوقي، وتنظيم العلاقة بين السلطة التنفيذية والمجتمع المدني على أسس من الشفافية والاحترام المتبادل.<sup>٣٩</sup> تبرز أهمية هذه المقارنات، ليس فقط كأداة للبحث النظري، بل كآلية لصياغة سياسات عامة قائمة على الأدلة، يمكن اعتمادها في البرامج الوطنية العراقية، مثل الخطط الخمسية للتنمية، أو الاستراتيجيات القطاعية للعدالة، أو برامج إصلاح مؤسسات الأمن والشرطة، كما يمكن أن تشكل الأساس لمذكرات تفاهم جديدة بين العراق والجهات المانحة، تقوم على مؤشرات أداء واقعية، ومنهجيات قياس الأثر الاجتماعي، وأليات مستقلة للرقابة والتقييم. فالتجربة الدولية، حين تُفهم كفضاء معرفي تطبيقي، تُعزز من الرؤية النقدية تجاه الإطار القانوني الوطني، وتعيين المشرع العراقي على تجاوز النزعة الانعزالية التي كثيرةً ما تقف حائلاً دون أي تجديد حقيقي في الفكر القانوني أو النظام المؤسسي.<sup>٤٠</sup>

إن الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة لا ينبغي أن تكون انتقائية أو تجميلية، بل يجب أن تقوم على دراسة نقدية وموضوعية للبيئة القانونية التي أفرزت تلك النجاحات، وتحليل الأدوات القانونية والمؤسسية التي استخدمتها، ومدى قابلية هذه الأدوات للتكييف مع البنية التاريخية والاجتماعية العراقية. ومن المهم في هذا الصدد أن تنشأ وحدات بحثية دائمة داخل المؤسسات الحكومية، خاصة وزارة العدل وحقوق الإنسان، تكون مهمتها الرصد المقارن وتحليل السياسات القانونية الخارجية، وتقدم توصيات تستند إلى معيارين مذوجين: الاتساق مع الالتزامات الدولية، والملاعنة مع السياق المحلي. وبهذه الطريقة فقط يمكن للعراق أن يتجاوز الثنائية التقليدية بين المحلي والدولي، ويؤسس لنموذج حقوقي خاص به، قائم على التكامل لا التناقض، وعلى الواقعية لا المثالية.<sup>٤</sup>

## **النتائج**

١. بيّنت التحليلات القانونية أن التزامات العراق بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لم تجد ترجمة كافية على مستوى آليات الشكاوى أو الترتيبات التيسيرية في أماكن الاحتجاز، رغم وجود القانون رقم ٣٨ لسنة ٢٠١٣، مما يشير إلى ضرورة إدماج المعايير الدولية بشكل مؤسسي في السياسات الجنائية، وتدريب الجهات الأمنية والقضائية لتقاضي ممارسات تمييزية صامتة. ويُضاف إلى ذلك ضرورة تطوير بنية تحتية مؤسساتية تستوعب حاجات ذوي الإعاقة، وتتوفر لهم مشاركة فعلية في مراقبة السياسات المتعلقة بهم.
٢. توصلت الدراسة إلى أن القاعدة الدستورية التي تنص على حرمة المال العام، كما في المادة (٢٧) من الدستور العراقي، تُعد أساساً يمكن البناء عليه في استلهام نماذج الحكومة الرشيدة العالمية، عبر تعزيز النزاهة والرقابة المجتمعية، على أن يتم ذلك ضمن نموذج عراقي متكمّل يستفيد من خبرات الدول الأخرى دون إفراج الخصوصية السياسية القانوني والمؤسسatic. وهذا يستدعي إشراك المجتمع المدني في مراقبة المشاريع العامة وإعداد تقارير موازية لهيئات الرقابة الرسمية، مما يرسّخ الشفافية والمحاسبة.
٣. أظهرت المقارنة بين الدول الثلاث أن لبنان يعاني من غياب آليات تنفيذية واضحة لمواهمة القانونين الوطنيتين مع الالتزامات الحقوقية الدولية، بعكس مصر التي تدرج في بعض قوانينها بنوداً تنفيذية صريحة للمعاهدات، والعراق الذي يتمتع بهيكل دستوري متقدم ولكن يعاني من خلل في التطبيق، ما يقتضي تعديل وحدة دائمة داخل الحكومة لمتابعة تفاصيل التعهدات الدولية وت تقديم تقارير دورية. كما يجب إعداد قاعدة بيانات مركبة حول التشريعات المتعارضة مع الاتفاقيات، بهدف التخطيط التشريعي الطويل الأمد للإصلاح.
٤. خلصت الدراسة إلى أن إدراج منظور النوع الاجتماعي والإعاقة في التشريعات لا يكفي بذاته، بل يجب أن يُعتنَى بإعادة تصميم السياسات العامة، كما في خطة العمل الوطنية العراقية لتطبيق القرار ١٣٢٥، التي تبقى دون فاعلية ما لم تترجم إلى إجراءات تنفيذية وميزانيات خاصة وتدريب شامل، وفقاً للنماذج التي طبّقت بنجاح في دول مثل تونس أو البوسنة. ويجب أيضاً ضمان مشاركة النساء ذوي الإعاقة في إعداد هذه السياسات، وعدم الاكتفاء بالصياغات الرمزية.
٥. أوضحت النتائج أن التشريعات المتعلقة بمنع انعدام الجنسية، خاصة في ما يخص الأكراد الفيليين أو فئات الغجر في العراق، لا تزال تعاني من غموض إجرائي وضعف في التطبيق، رغم الالتزامات الدولية ذات الصلة، وهو ما يتطلب سن قانون خاص يحدد الإجراءات بوضوح، ويوفر آليات تظلم فعالة، ويندرج هذه الحماية ضمن استراتيجية وطنية شاملة لإنهاء انعدام الجنسية. كما يُوصى بإنشاء سجل وطني موحد لحالات انعدام الجنسية بالتعاون مع منظمات دولية متخصصة.

## **ال Recommendations**

١. يُوصى بإعادة النظر في التشريعات المتعلقة بمنع انعدام الجنسية، لا سيما بالنسبة لفئات مثل الأكراد الفيليين والغجر، عبر سن قانون شامل يحدد الإجراءات بوضوح، وينشئ وحدة وطنية لرصد حالات انعدام الجنسية، ويوفر مسارات قانونية فعالة لحلها، بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة المتخصصة، بما يضمن حق الجميع في الشخصية القانونية. وينصح بأن يتضمن القانون أيضاً نظاماً محوساً لتسجيل بيانات الأشخاص المعرضين لفقدان الجنسية، وتوفير آليات للطعن واللجوء القضائي السريع والمجاني.
٢. يُوصى بتطوير خطة وطنية متكاملة لإدماج منظور النوع الاجتماعي والإعاقة في جميع السياسات العامة، وتخصيص موارد مالية واضحة لتنفيذ هذه الخطة، وإنشاء وحدات تنفيذية داخل الوزارات المعنية، مع ضمان مشاركة النساء ذوي الإعاقة في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ والتقييم، بما يتجاوز الطابع الرمزي نحو التمكين الفعلي. وينبغي ربط الخطة بمؤشرات كمية ونوعية لقياس مدى فاعلية السياسات الحكومية في خفض الفجوة الجندية والفوارق بين الأفراد على أساس القدرة الجسمية أو العقلية.

٣. يُنصح بأن يُنظم المشرع العلاقة مع المنظمات الدولية عبر قانون خاص يحدّ آليات التعاون والشراكة، ويضبط حدود التدخل الفني، ويضمن احترام السيادة الوطنية من جهة، والاستفادة القصوى من الدعم المؤسسي والتكنى الخارجي من جهة أخرى، بما يخلق نموذجاً عراقياً منفتحاً على العالم دون الارتهان له. ويفضل أن يحتوى القانون على نصوص تفصيلية بشأن الشفافية المالية، وتبادل المعلومات، وتحديد نطاق تدخل الخبراء الدوليين، لضمان التكامل لا التداخل.

٤. تُوصى الجهات التنفيذية والتشريعية بإنشاء وحدة متخصصة داخل الأمانة العامة لمجلس الوزراء أو البرلمان تُعنى بمتابعة تنفيذ التوصيات الدولية لحقوق الإنسان، وضمان رفع التقارير الوطنية في موعدها، وإشراك منظمات المجتمع المدني في إعداد تقارير الظل، وذلك بهدف تعزيز شفافية الدولة أمام الهيئات الدولية وتحسين صورتها الحقوقية. ويُستحسن أن تُمنح هذه الوحدة صلاحية التسويق بين جميع الوزارات المعنية، وتوثيق بيانات التنفيذ بشكل مركزي ومتاح للرأي العام.

٥. يُوصى بتوسيع صلاحيات ديوان الرقابة المالية وهيئات مكافحة الفساد، وتعديل القوانين ذات الصلة بما يسمح لها بمراقبة تنفيذ الالتزامات الحقوقية المرتبطة باستخدام المال العام، وإنشاء مسارات تظلم مفتوحة للمواطنين والمجتمع المدني في حال وجود تجاوزات، وربط أداء الهيئات الحكومية بمؤشرات الشفافية والمساءلة. ويُنصح بوضع معايير قياس موضوعية وتقييم سنوي علني لأداء الوزارات والهيئات، وربطه بإجراءات تحفيزية أو مسائية بحسب نتائج التقييم.

## **المصادر والمراجع**

١. أحمد خلف حسين، الدخيل، ٢٠٢٠، الحماية الدستورية والقانونية للحق في الصحة، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، مج٩، عدد خاص، جامعة كركوك، كلية القانون والعلوم السياسية، ص ١٠٩
٢. أحمد خورشيد حميدي، المفرجي، ٢٠١٢، المركز القانوني للمواطن في ظل النظام العراقي الإتحادي، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، عدد خاص، مج١، ص ٣٧٣
٣. أحمد صدام، إيدام، ٢٠١٨، سبل تعزيز ثقافة المواطن في عراق ما بعد التغيير السياسي، مجلة تكريت للعلوم السياسية، ع ١٥، ص ٧٥
٤. أحمد علي، محمد، ٢٠٢٤، الجرائم الماسة بالوظيفة العامة في القانون العراقي، جريمة الرشوة أنموذجاً، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، مج١٣، ع ٤٩، ص ٢٨٠
٥. أحمد فاكك أحمد، البدراني، ٢٠٠٩، حقوق وحريات المواطن في الدساتير العراقية، دراسة تاريخية مقارنة، مجلة دراسات إقليمية، مج٥، ع ١٣، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، ص ٣٨٢
٦. انتصار جعفر خضر، الخفاجي، ٢٠١٧، دور الادعاء العام في حماية حقوق الإنسان، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة ذي قار، ص ١٣٨
٧. بتول بنائي، زبيري، ٢٠٠٦، التحولات القيمية وحقوق الإنسان، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، ع ٢، ص ١٨٩
٨. بيرك فارس حسين، الجبوبي، ٢٠٠٤، حقوق الشخصية وحمايتها المدنية، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، ص ١٥٠
٩. ثائر محمود، رشيد، ٢٠١٠، الصناعة وحماية حقوق الملكية الفكرية في بيئة الأعمال الصناعية غير المنظمة في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ع ٣٠، الجامعة المستنصرية، مركز الدراسات، ، ص ٢١٧
١٠. جعفر محمد جواد، الفضلي، ٢٠٠٥، الحماية القانونية الخاصة للاسم المدني، مجلة الرافدين للحقوق، ع ٢٥، جامعة الموصل، كلية الحقوق، ص ٣٨
١١. جواد كاظم، شحاته، ٢٠٠٨، تعليم حقوق الإنسان في العراق، الأهمية والإشكالات، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، ع ٤، ص ٢٢٦
١٢. حازم صباح، أحميد، ٢٠٢٠، منظمات المجتمع المدني ودورها في مكافحة التطرف في العراق، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مج٩، ع ١، ص ٧٥
١٣. حسن رشك، غياض، ٢٠٢٣، ضمانات وأليات حماية حقوق الإنسان في الدستور والتشريعات العراقية، حولية المنتدى للدراسات الإنسانية، ع ٥٤، المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، ص ٩٤
١٤. حسن، صغاني، ١٩٧٧، الغبار الزاخر واللباب الفاخر، تصحيح محمد حسن آل ياسين، بغداد، ص ١٤٦

## مجلة الجامعة العراقية المجلد (٧٤) العدد (٧) تشرين الثاني لسنة ٢٠٢٥

١٥. حمدان رمضان محمد، الخالدي، ٢٠٢٣، إشكالية حقوق الأقليات في المجتمع العراقي المعاصر، دراسة استطلاعية لآراء عينة من الأفراد، مجلة العلوم الاجتماعية، مج ٥١، ع ٢، ص ٧٣
١٦. حميد فاضل، حسن، ٢٠١٧، إشكالية المواطنة في العراق، تأسيس خاطئ وواقع مأزوم، الأسباب والمعالجات، مجلة الديمقراطيّة، ع ٦٦، ص ١٦
١٧. حنان محمد مطلّك، القيسى، ٢٠٠٩، حماية حقوق الإنسان بين الوزارة والمفوضية، التداخل والتنازع، مجلة الحقوق، مج ٢، ع ٥، الجامعة المستنصرية، كلية القانون، ص ١١٧
١٨. حيدر ثامر، حومد، ٢٠٢٢، أثر توسيع الدساتير على حقوق الإنسان والحريات العامة في ظل دستور العراق ٢٠٠٥، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مج ١١، ع ١، جامعة ديالى، كلية القانون والعلوم السياسية، ص ٢٤٦
١٩. زيد رياض، عبد الزهرة، ٢٠٢٢، الحقوق القانونية للحد من ظاهرة العنف الأسري، العراق نموذجاً، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، ع ٤٤، ص ٥٧٧
٢٠. ساهرة حسين كاظم، الزركاني، ٢٠٠٦، آليات حماية حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي وتطبيقاتها في العراق، مجلة العرب والمستقبل، مج ٣، ع ١٨، ص ١١٥
٢١. سري هاشم، محمد، ٢٠٢٢، بناء الدولة المدنية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة تكريت للعلوم السياسية، ع ٢٨، جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية، ص ٢٠٢
٢٢. سعد علي حسين، التميمي، ٢٠١٢، البناء الديمقراطي في العراق والمجتمع المدني، رؤية تحليلية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ع ٤٠، ص ٨٧
٢٣. سهـي حمـيد سـليم، الجـمعـة، ٢٠٢٣، الأطـر القـانـونـية لـحـمـاـيـة حقوق ذـوـي الإـعـاقـة البـصـرـيـة، العـراـق نـمـوذـجاـ، مجلـة الرـافـدـين لـلـحقـوق، ع ٨٢، جـامـعـة المـوـصـلـ، كلـيـة الـحـقـوقـ، ص ٢٩٥
٢٤. سـهـي زـكـي نـوـرـي، عـيـاشـ، ٢٠٢٣، دور القـضـاء الدـسـتوـرـي في حـمـاـيـة الحقـ في التـنـمـيـة المـسـتـدـامـة في العـراـقـ، مجلـة درـاسـاتـ الـبـصـرـةـ، ع ٥٠، جـامـعـةـ الـبـصـرـةـ، مرـكـزـ درـاسـاتـ الـبـصـرـةـ وـالـخـلـيجـ الـعـرـبـيـ، ص ٣٧٠
٢٥. شـيمـ مـزـهـرـ، رـاضـيـ، ٢٠٢٢، الحـقـوقـ السـيـاسـيـةـ وـضـمـانـاتـهاـ فيـ ظـلـ دـسـتـورـ جـمـهـوريـةـ العـراـقـ ٢٠٠٥ـ، درـاسـةـ تـحلـيلـيـةـ، مجلـةـ الـعـلـومـ الـقـانـونـيـةـ، مج ٣٧، ع ١، جـامـعـةـ بـغـدـادـ، كلـيـةـ الـقـانـونـ، ص ٣٩١
٢٦. شـهـلـاءـ سـلـيـمانـ، مـحـمـدـ، ٢٠١٧ـ، الحـمـاـيـةـ الـقـانـونـيـةـ لـلـأـشـخـاـصـ ذـوـيـ الـاحتـيـاجـاتـ الـخـاصـةـ فيـ العـراـقـ، درـاسـةـ مـقـارـنـةـ، مجلـةـ الـعـلـومـ الـقـانـونـيـةـ وـالـسـيـاسـيـةـ، مج ٦، ع ٢، جـامـعـةـ دـيـالـىـ، كلـيـةـ الـقـانـونـ وـالـعـلـومـ السـيـاسـيـةـ، ص ٣٧٨
٢٧. ظـافـرـ أـحـمـدـ مـنـدـيـلـ، العـبـيـلـيـ، ٢٠١٣ـ، حـمـاـيـةـ حـقـوقـ إـلـيـانـ فيـ ظـلـ النـظـامـ الـأـسـاسـيـ لـلـمـحـكـمـةـ الـجـنـائـيـةـ الـدـولـيـةـ، رسـالـةـ مـاجـسـتـيرـ، جـامـعـةـ تـكـريـتـ، ص ٢١٦
٢٨. علي فوزي، إبراهيم، ٢٠١٦، حـمـاـيـةـ الـأـقـلـيـاتـ منـ الـقـرـاراتـ التـعـسـفـيـةـ فيـ قـانـونـ الشـرـكـاتـ العـرـاقـيـ، دـافـاتـرـ السـيـاسـةـ وـالـقـانـونـ، ع ١٥ـ، جـامـعـةـ قـاصـدـيـ مـرـبـاحـ وـرـقـلـةـ، كلـيـةـ الـحـقـوقـ وـالـعـلـومـ السـيـاسـيـةـ، ص ٧٤٠
٢٩. كـاظـمـ المـقـادـيـ، ٢٠٢١ـ، تـجـاهـلـ حـقـوقـ ضـحـاـيـاـ الـحـربـ الـمـدـنـيـينـ الـعـرـاقـيـينـ، الـمـسـتـقـبـلـ الـعـرـبـيـ، مج ٤٣ـ، ع ٥٠٣ـ، مرـكـزـ درـاسـاتـ الـوـحدـةـ الـعـرـبـيـةـ، ص ١٦٠
٣٠. لـاهـيـ عـبـدـالـحـسـينـ، الدـعـمـيـ، ٢٠١٧ـ، حـقـوقـ إـلـيـانـ فيـ ضـوءـ الـاـخـتـلـافـاتـ الـثـقـافـيـةـ فيـ العـراـقـ، درـاسـةـ سـوـسيـولـوـجـيـةـ مـيـدـانـيـةـ، شـؤـونـ اـجـتمـاعـيـةـ، مج ٣٤ـ، ع ١٣٣ـ، ص ٧٨
٣١. لوـيسـ، مـعـلـوفـ، ١٩٩٥ـ، الـمـنـجـدـ فـيـ الـلـغـةـ، ١ـجـ، بـيـرـوـتـ، جـ ١ـ، ص ١٨٣ـ
٣٢. مـازـنـ خـلـفـ نـاصـرـ، الشـمـرـيـ، ٢٠٠٩ـ، الـجـرـائمـ الـمـاـسـةـ بـحـقـوقـ الطـفـلـ فـيـ العـراـقـ، مجلـةـ الـحـقـوقـ، مج ٢ـ، ع ٥ـ، جـامـعـةـ الـمـسـنـدـيـةـ، كلـيـةـ الـقـانـونـ، ص ٧٤
٣٣. محمد بن فخرالدین، طـرـيـحـيـ، ١٣٦٢ـ هـشـ، مـجـمـعـ الـبـحـرـيـنـ، ٦ـجـ، چـاـپـ اـحـمـدـ حـسـنـيـ، تـهـرـانـ، جـ ٢ـ، ص ٢١٤ـ

٣٤. منى حسين عبيد، الشمالي، ٢٠٠٩، الإصلاحات الدستورية ومستقبل الحقوق والحريات العامة في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ٢٨٢، ص ٩٥
٣٥. مهند أياد، جعفر، ٢٠١٣، القضاء الإداري العراقي وأثره في حماية حقوق الأفراد، دراسة مقارنة بين القانون الوضعي والفقه الإسلامي، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، مجل ٦، ع ١٦، جامعة الكوفة، كلية القانون، ص ٢٧٩
٣٦. نورانية عبدالباري، خالد، ٢٠٢٣، دور المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق بتعزيز حقوق الإنسان، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مجل ١٢، ع ١، ص ٤٧٨
٣٧. هديل، صالح، ٢٠١٠، انتهاكات الحماية الدولية للأعيان المدنية في العراق، مجلة الحقوق، مجل ٣، ع ٩-٨، الجامعة المستنصرية، كلية القانون، ص ١٨٥
٣٨. وليد مرزة حمزة، المخزومي، ٢٠٠٠، سلطة الإدارة في حماية الأمن الوطني وحماية حقوق الأجانب قبلها، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، ص ٢٢٢

## **هــاـشـ الـبــثـ**

١. لويس، معرف، ١٩٩٥، المنجد في اللغة، ج ١، بيروت، ص ١٨٣
٢. حسن، صفائى، ١٩٧٧، العباب الزاخر واللباب الفاخر، تصحيح محمد حسن آل ياسين، بغداد، ص ١٤٦
٣. محمد بن فخرالدين، طـريـحـىـ، ١٣٦٢ هــ، مـجـمـعـ الـبــحـرـىـ، ٦ـجـ، چـاـپـ اـحمدـ حـسـيـنـىـ، تـهـرانـ، جـ ٢ـ، صـ ٢١٤
٤. مازن خلف ناصر، الشمري، ٢٠٠٩، الجرائم الماسة بحقوق الطفل في العراق، مجلة الحقوق، مجل ٢، ع ٥، الجامعة المستنصرية، كلية القانون، ص ٧٤
٥. هديل، صالح، ٢٠١٠، انتهاكات الحماية الدولية للأعيان المدنية في العراق، مجلة الحقوق، مجل ٣، ع ٩-٨، الجامعة المستنصرية، كلية القانون، ص ١٨٥
٦. لاهاي عبدالحسين، الدعمي، ٢٠١٧، حقوق الإنسان في ضوء الاختلافات الثقافية في العراق، دراسة سوسيولوجية ميدانية، شؤون اجتماعية، مجل ٣٤، ع ١٣٣، ص ٧٦
٧. شميم مزهر، راضي، ٢٠٢٢، الحقوق السياسية وضماناتها في ظل دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥، دراسة تحليلية، مجلة العلوم القانونية، مجل ٣٧، ع ١، جامعة بغداد، كلية القانون، ص ٣٨٦
٨. ساهرة حسين كاظم، الزركاني، ٢٠٠٦، آليات حماية حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي وتطبيقاتها في العراق، مجلة العرب والمستقبل، مجل ٣، ع ١٨١، ص ١١٥
٩. حمدان رمضان محمد، الخالدي، ٢٠٢٣، إشكالية حقوق الأقليات في المجتمع العراقي المعاصر، دراسة استطلاعية لآراء عينة من الأفراد، مجلة العلوم الاجتماعية، مجل ٥١، ع ٢، ص ٧٣
١٠. نورانية عبدالباري، خالد، ٢٠٢٣، دور المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق بتعزيز حقوق الإنسان، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مجل ١٢، ع ١، ص ٤٧٨
١١. شهلاه سليمان، محمد، ٢٠١٧، الحماية القانونية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في العراق، دراسة مقارنة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مجل ٦، ع ٢، جامعة ديالى، كلية القانون والعلوم السياسية، ص ٣٧٨
١٢. انتصار جعفر خضر، الخفاجي، ٢٠١٧، دور الادعاء العام في حماية حقوق الإنسان، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة ذي قار، ص ١٣٨
١٣. زيد رياض، عبد الزهرة، ٢٠٢٣، الحقوق القانونية لحد من ظاهرة العنف الأسري، العراق نموذجاً، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، ع ٤٤، ص ٥٧٧
١٤. حازم صباح، أحميد، ٢٠٢٠، منظمات المجتمع المدني ودورها في مكافحة التطرف في العراق، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مجل ٩، ع ١، ص ٧٥

- ١٥ ساهرة حسين كاظم، الزركاني، ٢٠٠٦، آليات حماية حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي وتطبيقاتها في العراق، مجلة العرب والمستقبل، مجل ٣، ع ١٨٠، ص ١١٢

١٦ كاظم، المقدادي، ٢٠٢١، تجاهل حقوق ضحايا الحرب المدنيين العراقيين، المستقبل العربي، مجل ٤٣، ع ٥٠٣، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ١٦٠

١٧ سري هاشم، محمد، ٢٠٢٢، بناء الدولة المدنية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة تكريت للعلوم السياسية، ع ٢٨، جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية، ص ٢٠٢

١٨ جواد كاظم، شحاثة، ٢٠٠٨، تعليم حقوق الإنسان في العراق، الأهمية والإشكالات، مجلة الكلية الإسلامية الجامعية، ع ٤، ص ٢٢٦

١٩ سهى حميد سليم، الجمعة، ٢٠٢٣، الأطر القانونية لحماية حقوق ذوي الإعاقة البصرية، العراق نموذجاً، مجلة الرافدين للحقوق، ع ٨٢، جامعة الموصل، كلية الحقوق، ص ٢٩٥

٢٠ لاهاي عبدالحسين، الدعمي، ٢٠١٧، حقوق الإنسان في ضوء الاختلافات الثقافية في العراق، دراسة سوسيولوجية ميدانية، شؤون اجتماعية، مجل ٣٤، ع ١٣٣، ص ٧٨

٢١ شميم مزهر، راضي، ٢٠٢٢، الحقوق السياسية وضماناتها في ظل دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥، دراسة تحليلية، مجلة العلوم القانونية، مجل ٣٧، ع ١، جامعة بغداد، كلية القانون، ص ٣٨٩

٢٢ حيدر ثامر، حومد، ٢٠٢٢، أثر تدوين الدساتير على حقوق الإنسان والحريات العامة في ظل دستور العراق ٢٠٠٥، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مجل ١١، ع ١، جامعة ديالى، كلية القانون والعلوم السياسية، ص ٢٤٦

٢٣ بيرك فارس حسين، الجبوري، ٢٠٠٤، حقوق الشخصية وحمايتها المدنية، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، ص ١٥٠

٢٤ بتول بنائي، زبيري، ٢٠٠٦، التحولات القيمية وحقوق الإنسان، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، ع ٢، ص ١٨٩

٢٥ شميم مزهر، راضي، ٢٠٢٢، الحقوق السياسية وضماناتها في ظل دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥، دراسة تحليلية، مجلة العلوم القانونية، مجل ٣٧، ع ١، جامعة بغداد، كلية القانون، ص ٣٩١

٢٦ حنان محمد مطاك، القيسى، ٢٠٠٩، حماية حقوق الإنسان بين الوزارة والمفوضية، التداخل والتنازع، مجلة الحقوق، مجل ٢، ع ٥، الجامعة المستنصرية، كلية القانون، ص ١١٧

٢٧ أحمد خورشيد حميدي، المفرجي، ٢٠١٢، المركز القانوني للمواطن في ظل النظام العراقي الإتحادي، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، عدد خاص، مجل ١، ص ٣٧٠

٢٨ ثائر محمود، رشيد، ٢٠١٠، الصناعة وحماية حقوق الملكية الفكرية في بيئة الأعمال الصناعية غير المنظمة في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ع ٣٠، الجامعة المستنصرية، مركز الدراسات، ص ٢١٧

٢٩ سهى زكي نوري، عياش، ٢٠٢٣، دور القضاء الدستوري في حماية الحق في التنمية المستدامة في العراق، مجلة دراسات البصرة، ع ٥٠، جامعة البصرة، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، ص ٣٧٠

٣٠ مني حسين عبيد، الشمالي، ٢٠٠٩، الإصلاحات الدستورية ومستقبل الحقوق والحريات العامة في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ع ٢٨، ص ٩٥

٣١ علي فوزي، إبراهيم، ٢٠١٦، حماية الأقلية من القرارات التعسفية في قانون الشركات العراقي، دفاتر السياسة والقانون، ع ١٥، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص ٧٤٠

٣٢ أحمد فراكك أحمد، البدري، ٢٠٠٩، حقوق وحريات المواطن في الدساتير العراقية، دراسة تاريخية مقارنة، مجلة دراسات إقليمية، مجل ٥، ع ١٣٢، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، ص ٣٨٢

٣٣ مهند أياد، جعفر، ٢٠١٣، القضاء الإداري العراقي وأثره في حماية حقوق الأفراد، دراسة مقارنة بين القانون الوضعي والفقه الإسلامي، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، مجل ٦، ع ١٦، جامعة الكوفة، كلية القانون، ص ٢٧٩

٣٤ وليد مرزة حمزة، المخزومي، ٢٠٠٠، سلطة الإدارة في حماية الأمن الوطني وحماية حقوق الأجانب قبلها، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، ص ٢٢٢

- ٣٥ حسن رشك، غياض، ٢٠٢٣، ضمانات وآليات حماية حقوق الإنسان في الدستور والتشريعات العراقية، حولية المنتدى للدراسات الإنسانية، ع ٩٤، المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، ص ٩٤
- ٣٦ أحمد صدام، إيدام، ٢٠١٨، سبل تعزيز ثقافة المواطن في عراق ما بعد التغيير السياسي، مجلة تكريت للعلوم السياسية، ع ١٥، ص ٧٥
- ٣٧ أحمد علي، محمد، ٢٠٢٤، الجرائم الماسة بالوظيفة العامة في القانون العراقي، جريمة الرشوة أنموذجاً، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، مجل ١٣، ع ٤٩، ص ٢٨٠
- ٣٨ ظافر أحمد منديل، العجيلي، ٢٠١٣، حماية حقوق الإنسان في ظل النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، ص ٢١٦
- ٣٩ سعد علي حسين، التميمي، ٢٠١٢، البناء الديمقراطي في العراق والممجتمع المدني، رؤية تحليلية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ع ٤٠، ص ٨٧
- ٤٠ جعفر محمد جواد، الفضلي، ٢٠٠٥، الحماية القانونية الخاصة لاسم المدني، مجلة الرافدين للحقوق، ع ٢٥، جامعة الموصل، كلية الحقوق، ص ٣٨
- ٤١ أحمد خورشيد حميدي، المفرجي، ٢٠١٢، المركز القانوني للمواطن في ظل النظام العراقي الإتحادي، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، عدد خاص، مجل ١، ص ٣٧٣